البنك المركزي يصدر ضوابط جديدة لحماية البنوك من مخاطر التعثر وفقا للمعايير الدولية

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أصدر البنك المركزي المصري ضوابط جديدة لحماية البنوك من مخاطر التعثر وفقا لمعايير بازل الدولية تتمثل في تطبيق نسب الدعامة التحوطية بداية من عام 2016 في إطار السعي لتطبيق أفضل الممارسات الدولية خاصة متطلبات بازل وتعزيز متطلبات رأس المال وضمان تغطية الخسائر التي تنشأ لديها خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

وذكر البنك المركزي في بيان له تلقت وكالة أنباء الشرق الأوسط نسخة منه أن الضوابط الجديدة ستسهم في الحفاظ على القاعدة الرأسمالية للبنوك المصرية وتماشيا مع التعليمات الرقابية الصادرة بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال.

وأوضح أن تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح السنوية للبنك كدعامة إضافية مستقلة لرأس المال الأساسي، معتبرا أن الأصل هو أن يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح السنوية إلا أنه يسمح بالتكوين حال توافر مكونات برأس المال الأساسي تفي بذلك والرجوع للبنك المركزي.

ونوه المركزي أنه عند استخدام جزء أو كل من الدعامة التحوطية فإنه يجوز للبنك المركزي المصري فرض قيود على توزيعات الأرباح وذلك بقيمة ما تم استخدامه من الدعامة التحوطية للوصول إلى النسب المطلوب تكوينها وفقا للقواعد التي أصدرها المركزي.

ونبه إلى أنه يتعين على البنوك العاملة في مصر الالتزام بتطبيق تعليمات المركزي اعتبارا من أول يناير 2016 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام واعتبارا من أول يوليو 2016 للبنوك التي تعد قوائمها آخر يونيو من كل عام بهدف الوصول إلى النسب المطلوبة في منتصف يوليو 2019.

الرأي

*** إن تطبيق إجراءات تدعيم المركز المالي للبنوك إيجابي لأنه يمثل حائط صد أمام أي أزمات عامة أو خاصة للبنك، كما أن قوة المركز المالي للبنوك خلال الأعوام الماضية حافظت على مركزها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى.**

*** نرى أن أرباح البنوك لن تتأثر بتطبيق الدعامة التحوطية؛ فبسبب ارتفاعها سنويا، وبعد تجنيب قيمة الدعامة قد تعادل الأرباح قيمتها في العام السابق، وذلك لن يؤثر على المساهمين، في حين أن زيادة الاحتياطيات ترفع من قيمة السهم عند تقييمه.**

*** تشير البيانات المبدئية إلى أن أغلب البنوك المصرية استوفت نسبة الدعامة التحوطية، وهو ما لم يؤثر على توزيعات أرباحها، لا سيما أن القرار حدد الزيادة تدريجيا كل عام، خاصة وأن القرار يأتي في إطار السعي لتطبيق أفضل الممارسات الدولية، لا سيما متطلبات لجنة بازل وبغرض تعزيز متطلبات رأس المال اللازمة لحماية البنوك وضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ لديها أو خلال فترات الضغط أو الأزمات المالية والاقتصادية، والحفاظ على القاعدة الرأسمالية للبنوك المصرية.**

*** إن هذا القرار يأتي ضمن الاستراتيجية التي أفصح عنها البنك المركزي المصري سابقا لتقوية المراكز المالية للبنوك وإصلاح السياسة النقدية وتدعيم تكاملها مع السياسات المالية والنقدية ورفع درجة التناسق بينهما خاصة مع تأسيس وتفعيل المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية والذي يلعب دورا هيكليا حاليا في تنظيم العملية الاقتصادية وقيادة إصلاحات أساسية في القطاعات مما نتج عنه خطوات واستراتيجيات للحد من الواردات وزيادة معدلات تنمية الموارد بالعملة المحلية وتنشيط حركة الاستثمار بالإضافة إلى السعي لزيادة الصادرات.**

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.